والا لم يتحقق اثنينيته فيكون تعينه لامر غير ذاته ثم وغير لازم ذاته فيكون
ممكنا هف قال الامام في بيان التوحيد على طريقة الحكماء الواجب بالذات لا يكون
مشتركا بين اثنين والا لكان مغايرا لما به يمتاز كل واحد منهما عن الآخر فيكون
كل واحد منهما مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز فان لم يكن بين الجزئين
ملازمة كان اجتماعهما معلول علة منفصلة هف وان كان بينهما ملازمة فان
استلزمت الهوية الوجوب كان الوجوب معلول الغير هف وان كان الوجوب
مستلزما لتلك الهوية فكل واجب هو هو فليس هو هو لم يكن واجبا قيل
عليه هذا ابتناء على كون الوجوب وصفا ثبوتيا وهو بط والا لكان اعدادا لها
في الماهية او خارجا عنها وكلاهما بط على ما تقدم ولانه لو كان وصفا ثبوتيا لكان
مساويا في الثبوت لساير الماهيات وممتازا عنها بالخصوصية فوجوده غير ماهيته
فوجوده ان كان واجبا كان للوجوب وجوب آخر الى غير النهاية وان لم يكن واجبا
كان ممكنا لذاته فالواجب اولى بان يكون ممكنا لذاته هذا خلف وايضا فهو بناء
على كون التعين وصفا ثبوتيا زايدا وهو بط وايضا فهو معارض بان واجب
الوجود مساو للممكن في الموجودية ومخالف له في الوجوب فوجوبه ووجوده متغايران
فاما ان لا يكون بينهما ملازمة وهو مح والا لصح انفكاك واحد منهما عن الآخر
فيمكن انفكاك ذلك الوجود عن الوجوب وكلما كان كذلك لا يمتنع الا ان يكون واجبا
لذاته او يكون بينهما ملازمة ويمتنع ان يكون واحد منهما مفتقرا الى الآخر ضرورة

امتناع

١٢٧

امتناع الدور ويمتنع ان يكون الوجود مستلزما للوجوب والا فكل موجود
واجب هف ويمتنع ان يكون الوجوب علة للوجود فلا يكون علة له والجواب عنه
الا قولنا الوجود مقول على الواجب والممكن بالاشتراك اللفظي فقط واذا كان
كذلك فلم لا يجوز ان يكون الوجوب بالذات مقولا على الواجبين بالاشتراك اللفظي
فقط قال صاحب تلخيص المحصل ان لزم التركيب من تقدير كون الوجوب
مشتركا بين اثنين كان من الواجب ان يقتصر على ذلك لانه قد تبين ان كل
مركب ممكن ثم قوله بعد ذلك فان استلزمت الهوية الوجوب كان الوجوب
معلول الغير هف فيه نظر لان الخلف انما يكون لو كان الواجب معلول الغير
لا الوجوب اما اذا كان هويته مستلزمة لوجوبه وكان وجوبه محتاجا الى هويته
لا يلزم كون الهوية معلولة للغير بل يلزم ان يكون الهوية غير واجبة بانفرادها
وانما يكون واجبة بصفة يقتضيها ذاتها ولو قال في الاول الوجوب صفة
فهي غير واجبة بدون المتصوف بها فيكون معلول الغير حصل مقصوده
والاعتراض عليه بكون الوجوب غير ثبوتي بط على مذهبه فان نقيض اللاوجوب
المحمول على العدم فالوجود يكون محمولا عليه فقوله وان لم يكن الوجوب واجبا
لكان ممكنا فالواجب لذاته اولى ان يكون ممكنا اعادة لما مضى وقد مر الكلام
عليه واما المعارضة بكون الواجب مساويا للممكن في الوجود فقد بينا ان
اشتراكهما في الوجود ليس بالتواطؤ والمذهب الذي ذهب اليه اخيرا وهو ان

Copyright © King Saud University